مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية
المجلد.7 العدد.1 ص ص.36-61 (2025).
ISSN: 2800-1699 E-ISSN: 2830-8662

الاستثمار الفلاحي الصحراوي ومساهمته في تنمية الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

Saharan agricultural investment and its contribution to the development of agriculture and achieving food security in Algeria

طورش لامية *
جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت (الجزائر) : lamia.toureche@univ-temouchent.edu.dz
ORCID: https://orcid.org/0009-0000-9971-334X
سيد حياة
جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت (الجزائر) : hayet.sid@univ-temouchent.edu.dz
ORCID: https://orcid.org/0009-0008-8629-6039

Received: 23/05/2024 Accepted: 17/08/2024 Published: 31/12/2025

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاستثمار الفلاحي و خاصة في المناطق الصحراوية و القطاع الفلاحي بصفة عامة في الجزائر كقطاع استراتيجي و حساس هو اللبنة الأساسية للوصول الى تحقيق الامن الغذائي و كبديل تنموي يساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية للمحروقات و التبعية لاستيراد الغذاء خاصة و أن السوقين العالميين لهما يشهدان تقلبات كثيرة في بعض الأحيان تكون جد خطيرة و تؤثر بشكل سلبي على نمو الاقتصاد الوطني الجزائري ، و من اجل الوصول الى اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستعانة ببيانات و احصائيات صادرة عن الهيئات الوطنية و الدولية ثم القيام بدراستها و تحليلها للوصول الى النتائج التي وضحت لنا ان الجزائر لم تصل بعد الى تحقيق امنها الغذائي و ان القطاع الفلاحي الجزائري مساهم بنسبة صغيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي إضافة الى ان الاستثمار الفلاحي الصحراوي ذو أهمية بالغة في النهوض بالتنمية الفلاحية للصحراء الجزائرية و منه تنمية القطاع الفلاحي الجزائري بصفة عامة ، و عليه فإن أهمية الدراسة تكم في الموضوع بحد ذاته حيث أن تحقيق الأمن الغذائي يعتبر صمام الامام في الخروج من التبعية للبلدان الأخرى في مجال الغذاء الذي أصبح يلعب سلاح الضغط الناعم بالنسبة للدول المصدرة له و بالتالي الابتعاد عن الضغوطات في هذا المجال كما انه تنبيه على انه وجب على الجزائر في ظل الظروف الراهنة تنويع اقتصادها كي لا تبقى حبيسة للتبعية الريعية للمحروقات من خلا الاهتمام بقطاع الفلاحة عن طريق الاستثمارات الفلاحية خاصة في المناطق الصحراوية التي تعتبر موردا غنيا لغذاء المواطن الجزائري ان اهتم به بشكل مناسب .

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الاستثمار الفلاحي، الفلاحة الصحراوية، الجزائر
تصنيف JEL:Q18 ، Q15، O13،O55.

Abstract:
This study aims to shed light on the reality of agricultural investment, particularly in desert regions, and the agricultural sector in general in Algeria. As a strategic and sensitive sector, it constitutes the fundamental building block for achieving food security and serves as a developmental alternative to contribute to

* المؤلف المرسل.

Ce(tte) œuvre est mise à disposition selon les termes de la Licence Creative Commons Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale 4.0 International.

diversifying the Algerian economy. This diversification is crucial for moving beyond dependence on hydrocarbons and reliance on food imports, especially since both global markets often experience significant and sometimes highly dangerous fluctuations that negatively impact the growth of the Algerian national economy.

To achieve the study's objectives, a descriptive-analytical methodology was adopted, utilizing data and statistics issued by national and international bodies. These were then studied and analyzed to arrive at results. The findings clarified that Algeria has not yet achieved its food security and that the Algerian agricultural sector contributes a small share to Gross Domestic Product (GDP) growth. Additionally, desert agricultural investment is of paramount importance in advancing agricultural development in the Algerian Sahara, and thereby the development of the Algerian agricultural sector as a whole.

Consequently, the significance of this study lies in the subject itself, as achieving food security is considered a safeguard for moving away from dependence on other countries in the realm of food—a domain that has become a tool of soft power pressure for exporting nations. Thus, it is a means to avoid such pressures in this field. The study also serves as an alert that, under current circumstances, Algeria must diversify its economy to avoid remaining captive to rentier dependence on hydrocarbons. This can be achieved by focusing on the agricultural sector through agricultural investments, especially in desert regions, which represent a rich resource for feeding the Algerian citizen if developed appropriately.

Keywords: Food security, agricultural investment, Desert Agriculture, Algeria

JEL Classification : Q18, Q15, O13,O55.

1. مقدمة :

يحتل القطاع الفلاحي مكانة بارزة و أهمية فائقة في الهيكل الاقتصادي لدول العالم سواء المتقدمة أو النامية و الناشئة منها ، بحيث يعتبر اللبنة الأساسية لتوفير المنتجات الغذائية للأفراد و حجر الأساس لبلوغ درجة الاكتفاء الذاتي و الوصول الى تحقيق الأمن الغذائي. و الجزائر بما أنها ليست بمنأى عن العالم فهي تسعى و بجهود مبذولة و ببرامج تنموية عديدة سواء من ناحية الدعم المادي او الدعم المالي و كل ذلك لتحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء خاصة و أن الاقتصاد الجزائري معروف عنه أنه اقتصاد مبني على قطاع المحروقات، فالغذاء أصبح يمثل ورقة الضغط الناعمة من قبل الدول المصدرة في حالة وقوع الأزمات لذلك وجب عليها اتخاذ كل التدابير اللازمة لتتفادى أي أزمة يمكن أن تواجهها و بالتالي وصولها الى بر الأمان من ناحية الغذاء.

كما تناولت عدة دراسات موضوع الأمن الغذائي في الجزائر من زوايا مختلفة، حيث أشار (كرار & لحول، 2023) إلى أن تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة (1990–2020) لم يكن كافيًا لتحقيق الأمن الغذائي بسبب استمرار التبعية للاستيراد. من جهة أخرى، أبرزت دراسة(مقدم & فارس،2023) أهمية التوجه نحو الزراعة الذكية كحل استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، وهو ما يمكن تطبيقه في الجزائر. كما خلصت دراسة (مكرسي & بوعكاز،2024) إلى أن القطاع الفلاحي الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية تحد من مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي.

فالاستثمار الفلاحي يعتبر العجلة المحركة و الدافعة لتنمية قطاع الفلاحة من خلال مواكبة التطورات والاستغلال الأمثل للموارد التي يتوفر عليها القطاع و على وجه الخصوص في المناطق الغنية بالموارد التي يمكن استغلالها بأمثل شكل ممكن ، كالصحراء الجزائرية الغنية بموارد طبيعية و باطنية لا تتواجد في أي منطقة أخرى ، و التي أثبتت ذلك عن طرق احداث نقلة نوعية و تطور نمو العديد من المنتجات الزراعية و الفلاحية التي تم استثمارها فيها .

و على ضوء هذا يمكننا طرح الإشكالية التالية : ما هي مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ؟ و كيف يساهم الاستثمار الفلاحي الصحراوي في تنمية القطاع الفلاحي ؟

و تندرج تحت ضوء هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ؟
- ما هي آليات الدعم و التمويل للاستثمارات الفلاحية في الجزائر ؟
- كيف تساهم الفلاحة الصحراوية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر ؟

و للإجابة على الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية :

- يساهم القطاع الفلاحي بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .
- الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي في العديد من الشعب الغذائية الذي يعبر عن تحقيق الأمن الغذائي .
- صادرات الجزائر الغذائية تمثل نسبة صغيرة مقارنة مع وارداتها و هو الشيء الذي يدل على عدم الوصول الى مستوى الأمن الغذائي .

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الأمن الغذائي .
- الوقوف على الاستثمار الفلاحي في الجزائر خاصة الصحراوي منه .
- التطرق الى آليات الدعم و التمويل من طرف الدولة للاستثمارات الفلاحية و الامتيازات الممنوحة خاصة في المناطق الصحراوية .
- إبراز مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري و مدى مساهمته في الوصول الى الأمن الغذائي .

وتكمن أهمية هذه الدراسة إلى إظهار الدور الاستراتيجي للقطاع الفلاحي في الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر و مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي الصحراوي في تحقيق ذلك و التشجيع عليه اكثر فاكثر خاصة و أن الصحراء الجزائرية تعتبر بمثابة كنز من الموارد المتنوعة التي تشجع على الاستثمار الفلاحي .

و للوصول الى إجابة مقنعة للإشكالية و تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لوصف الظاهرة محل الدراسة ،كما تم الاستعانة ببعض الاحصائيات و البيانات المجدولة حول القطاع الفلاحي بصفة خاصة و الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و القيام بتحليلها للوصول عن طريقها الى نتائج هادفة و مفيدة .

و للإلمام بكل الجوانب في الدراسة ، قمنا بتقسيمها الى أربعة محاور : حيث تطرقنا في الأول الى ماهية الامن الغذائي، و ارتبط المحور الثاني بالأساسيات المتعلقة بالاستثمار الفلاحي و آليات دعمه و تمويله في الجزائر ، بينما المحور

الثالث تطرق الى الفلاحة الصحراوية في الجزائر ، أما المحور الرابع فارتبط بدراسة دور القطاع الفلاحي في تنمية اقتصاد الجزائر و المساهمة في تحقيق الامن الغذائي .

2. الإطار المفاهيمي للدراسة:

1.2. ماهية الأمن الغذائي:

1.1.2. مفهوم الأمن الغذائي: تعدد التعاريف فيما يخص مفهوم الأمن الغذائي و التي نذكر منها ما يلي :

- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)** : برز المفهوم الحديث للأمن الغذائي الذي عرفه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في سنة 1996 : بأنه حالة تتحقق عندما يتمتع كافة البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية و الاقتصادية على أغذية كافية و سليمة و مغذية تلبي حاجاتهم التغذوية و تناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة بالنشاط و الصحة. (كينه، 2021، صفحة 3)
- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD):** عرفته بأنه توفير الغذاء بالكميات و النوعيات اللازمة للنشاط و الصحة بصورة مستمرة ، و لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا و على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر و إتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و إمكانياتهم المالية . (محمدي و حفصاوي، 2023، صفحة 174)
- **البنك الدولي (WB):** فقد عرفه على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي و اللازم لنشاطهم و صحتهم ، و يتحقق الأمن الغذائي عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية و التجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات و حتى في أوقات الأزمات و أوقات تردي الإنتاج و ظروف السوق الدولية . (بوراس و غردي، 2023، صفحة 50)
- و من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن الأمن الغذائي هو قدرة الأفراد في دولة ما في الحصول على الغذاء بالكمية و النوعية التي يريدونها و في الوقت و المكان المناسبين لهم حسب مقدرتهم المالية و بما يناسب حالاتهم الصحية باستراتيجية متبعة و مدروسة من قبل صانعي القرار في هذه الدولة في الوصول إلى تحقيق هذا تحت أي ظرف كان.
- من جهة أخرى: عرف الأمن الغذائي بأنه ليس فقط الحصول على الغذاء بل أيضا قضية جيوسياسية واستراتيجية (Belgaid & Ouchalal, 2024).

2.1.2.ركائز الأمن الغذائي: و من خلال مختلف التعاريف السابقة للأمن الغذائي يتضح لنا أنها تتطرق لأربعة ركائز أساسية: (كينه، 2021، الصفحات 7-8)

- **توافر الغذاءAccessibility** : يعبر عن إمكانية حصول السكان على ما يكفى من الغذاء ليعيشوا حياة صحية، و بالتالي فهو يدرس مدى توفر الموارد (المادية و الاجتماعية و المالية) لزراعة الأغذية أو الحصول عليها، و يتأثر بالقدرة على تحمل تكاليف الأغذية المتاحة في الأسواق المحلية وعلى المستوى الكلي في الأسواق العالمية و بتخصيص الموارد، فضلا عن تفضيلات السكان وفقا للجوانب الاجتماعية والثقافية، إذ قد يفضل الناس نوعا معينًا من الأغذية دون غيره،

وتشكل قضايا مثل الدخل المتاح، و أسعار الأغذية، والدعم الاجتماعي، و البنية التحتية عوامل محِّددة رئيسية للحصول على الغذاء.

- **كفاية الإمدادات Sufficiency :** يرتبط بجانب العرض من الأغذية أو بالتدفقات المادية من الأغذية إلى داخل بلد ما و خارجه على المستوى الكلي عادة ، و يمكن أيضا تقييم توفر الأغذية على المستوى الجزئي داخل الأسر المعيشية و المجتمعات المحلية ، و يعتبر توفير ما يكفي من الغذاء شرطا ضروريا لتحقيق الأمن الغذائي و التغذية ، و لكنه غير كاف ، و يحدد توفر الأغذية من خلال الإنتاج الغذائي المحلي ، و تجارة الأغذية ، وكفاءة التوزيع و غيرها .
- **استقرار الإمدادات Stability :** من أهم الفوارق المميزة في تعريف الأمن الغذائي هو الاستمرار في الإمداد باستقرار للغذاء أو ضمان توفر الأغذية و إمكانية الحصول عليها على مدار السنة ، فضلا عن استخدامها دائما بفعالية و بتحقيق الاستقرار و توفر الأغذية بشكل دوري و موسمي و مؤقت ، تصبح إمكانية الحصول على الأغذية و الاستفادة منها أسهل ما يقلل من فرص الإصابة بسوء التغذية أو المعاناة منها حتى لفترة زمنية قصيرة، و يعالج الاستقرار المسائل المتصلة بالتقلب في إنتاج الأغذية و إمداداتها بسبب تقلبات الأسعار و البيئة الاجتماعية و السياسية السائدة و ظواهر الطقس الحادة .
- **سلامة الأغذية ونوعيتهاFood safety :** يركز هذا العنصر على إذا كانت الاحتياجات التغذوية للسكانُ تلَّبى من خلال غذاء متاح ويمكن الحصول عليه، وتشير الدرجات الجيدة إلى ان السكان يأكلون بشكل صحيح ليعيشوا حياة صحية، مما يفترض توفر التغذية الجيدة والصحة الجيدة و غنية بالمكونات والحريرات الغذائية المكملة لنمو صحة البشر. ويتأثر هذا العنصر بالحالة الصحية للفرد، والقيمة الغذائيَة للأغذية وما إذا كانت آمنة، وبطريقة إعداد الأغذية واستهلاكها. وهو بالتالي معني بمقاييس الجسم البشري، ولا سيما بين الأطفال، فضلا عن سلامة الأغذية و نوعيتها، وظروف الصحة والنظافة.

3.1.2.أبعاد الأمن الغذائي : الأمن الغذائي كأي موضوع مهم له العديد من الأبعاد و التي نذكر منها :

- **البعد الاقتصادي :** إن الجانب الاقتصادي للأمن الغذائي يشمل إنتاج الغذاء و استهلاك و حركة وارداته و صادراته و نصيب ذلك في التجارة الخارجية، فمعظم الدول النامية تعتمد في تلبية متطلبات سكانها الغذائية الأساسية على الواردات و خاصة الحبوب و الزيوت النباتية و الدهون و السكر و الألبان ، مما يزيد من عجز في ميزانها التجاري للمنتجات و السلع الغذائية .
- **البعد السياسي :** لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية فحسب ، بل تعدت ذلك لتصبح أرضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني و الإقليمي ، حيث أن تحقيق الاستقرار السياسي و تجنب الاضطرابات الداخلية يتطلب تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان ، و على الصعيد الإقليمي و الدولي أصبحت الدول المصدرة للغذاء تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية .
- **البعد الاجتماعي و الديمغرافي :** – تفاقم مشكل البطالة في أوساط الفلاحين و سكان الأرياف ، و ما ينجر عنها من آفات أخرى كالجريمة و الازمات النفسية و غيرها .

– نزوح السكان من الأرياف نحو المدن و المراكز الحضرية الأخرى ، نظرا لضعف عوامل الجذب في الريف و بذلك تتعمق الأثار السلبية لظاهرة النزوح بالنسبة للمناطق الريفية بل كذلك بالنسبة للمناطق الحضرية غير المهيأة اقتصاديا و اجتماعيا لاستقبال النازحين .

– ضعف و تراجع الإنتاج الزراعي و تذبذب الأوضاع المادية للفلاحين و المزارعين ، متجسدة في تدهور مستويات دخولهم و قدرتهم الشرائية .

– تدني المستوى التغذوي للسكان بصفة عامة خاصة بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود ، و يتبع من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة خاصة .

4.1.2.مستويات الأمن الغذائي (باللموشي، 2017، صفحة 287)**:** للأمن الغذائي مستويين هما :

- **الأمن الغذائي المطلق :** و الذي يقصد من خلاله قدرة الدولة الواحدة على إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي ، و هذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل ، و يعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي .
- **الأمن الغذائي النسبي :** و يقصد به قدرة الدولة على توفير احتياجات مجتمعهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا ، و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ، و بناء على ذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني بميزة نسبية على الأقطار الأخرى .

2.2. مفهوم الاستثمار الفلاحي:

1.2.2. تعريف الاستثمار الفلاحي: (بن شهيدة، 2023، صفحة 102)

يقصد بالاستثمار الفلاحي ممارسة جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للفرد، ونجد المستثمر يتخلى على رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول السلع الإنتاجية قصد إدماجها لإنتاج سلة زراعية قصد توفير حاجيات المستهلكين والحصول على أفضل عارد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر .

أظهرت دراسات أن الاستثمار الزراعي يمكن أن يحسن الأمن الغذائي ويعزي تنمية الإنتاج المحلي (عزوني، بودي & صيلع, 2021).

يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترب عن ذلك من مخاطر .

2.2.2. خصائص الاستثمار الفلاحي: و المتمثلة فيما يلي : (بركان، كتمير، و بركان، 2019، صفحة 34)

- **الدورة المالية :** التدفق النقدي في الزراعة يكون لمرة واحدة أي عند بيع المحصول فقط.
- **اختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية :** وهو ما يخل بعمل المصارف والبنوك من وجه النظر المحاسبية وإعداد الميزانيات وتوقيت العوائد.

- **الدورة الزراعية** : إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها.
- **المخاطرة** : إن دخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار.
- **إشكالية التمويل الزراعي** : وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع.
- **التكيف** : إمكانات التكيف للاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات صلاحيتها للري.
- صعوبة تقييم الاستثمار الزراعي من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة.
- إن التجارب العلمية ونتائج البحوث القليلة الأثر في الزراعة لاحتياجها إلى وقت طويل نسبيا للتأكد من فعاليتها.

3.2.2. إجراءات و آليات دعم و تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر :

- **إجراءات الدعم** : يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا رئيسيا في الجزائر و عمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي. فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، و الذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و 24% من القوى العاملة الوطنية. و علاوة على ذلك، يضمن الامن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 7% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية. (aapi.dz)

و لأجل تطوير الاستثمار في هذا القطاع قامت الجزائر بالقيام بالإجراءات اللازمة لدعم الاستثمار في هذا القطاع أكثر فأكثر و من بين هذه الإجراءات :

– **العقار الفلاحي:** في إطار تطوير الاستثمار الفلاحي ، استفاد أصحاب المشاريع في هذا الصدد من العقار الفلاحي للقيام بمشاريعهم و ذلك من خلال : (madr.gov.dz)

- تسهيل عملية الحصول على الأراضي عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان
- التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي،
- تنفيذ الإجراءات الهيكلية ،لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا ،
- تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه (العقار الفلاحي)

و يكون ذلك عبر :

- **توسيم (تثمين) المنتوجات الفلاحية** : في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الوطنية ، لاسيما تلك المتعلقة بفتح السوق أمام المنتوجات الخارجية، و تصدير المحلية خاصة ا الفلاحية منها ، أصبح من الضروري وضع" **مؤشرات الجودة** "التي تسمح لها بالتميز في الأسواق المحلية و الدولية و حمايتها من أي استعمال مفرط ،كون التوسيم وسيلة لاستغلال شهرة و خصوصيات منتوج من خلال ضمان المسار و النوعية للمستهلك وتوجيه اختياراته.

يعتبر التوسيم أو وضع العلامات المميزة المرتبطة بالأصل (البيان الجغرافي وتسمية المنشأ) عنصراً من عناصر التطوير الضرورية لتثمين المنتوجات الفلاحية وخاصة المحلية ، وهو أداة مثالية للتمييز بينه وبين المنتوجات الأخرى .

- **ترقية و تطوير الاستثمار** : و يكون من خلال :

- الحصول على الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح في إطارا لامتياز
- الحصول على الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح في إطار حيازة الملكية العقارية الفلاحية حيث يمس هذا الجهاز المناطق الصحراوية فقط.
- استرجاع الأراضي الغير مستغلة

➢ **تنظيم الأراضي :** من خلال عملية التحويل من الحق الانتفاع إلى الامتياز .

و يعتمد القطاع الفلاحي في تسيير العمليات و الشؤون المتعلقة بالأراضي الفلاحية و العقار الفلاحي على جهازين و هما :

➢ **الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) :** الديوان الوطني للأراضي الفلاحية هو مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، أنشأت بموجب القانون 90-25 المؤرخ 18 نوفمبر 1990 المحدد للتوجيه العقاري، بالمرسوم رقم 96-87 المؤرخ 24 ففري 1996 المحدد لإنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، المعدل والمتمم بالمرسوم رقم 09-339 المؤرخ 22 أكتوبر 2009. وهو أداة تابعة للدولة ويتصرف لحسابها وبالتفويض، وتتمثل مهمة الديوان الرئيسية في تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية. وعليه يكلف الديوان وبتفويض من الدولة بمجموعة من المهام كجزء من نشاطاته، وفقا للأحكام الواردة في القانون 90-25 وكذا الأحكام المعتمدة في المرسوم 96-87 والمتمم بالمرسوم 09-339. (onta.dz)

➢ **ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية(ODAS) :** و المسمى سابقا **ديوان تطوير الفلاحة الصحراوية (ODAS)** ، تم إنشاء ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 ، ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة.

إن الديوان مزود بشباك وحيد من أجل تسهيل جميع العمليات الإدارية ، ولجنة الخبرة و التقييم التقني التي تتولى دراسة ملفات المرشحين ودعمهم. (odas.madr.gov.dz)

- **التنمية الفلاحية في المناطق الجافة و شبه الجافة (الفلاحة في المناطق الجبلية ، السهوب و المراعي ، الزراعة الصحراوية) و حماية النباتات و الرقابة التقنية و المصالح البيطرية .** (madr.gov.dz)
- **الإرشاد الفلاحي :** من خلال المؤسسات التكوينية و عمليات الإرشاد و الدعم الاستشاري . (madr.gov.dz)
- **التمويل و الدراسات و المؤسسات الاقتصادية (البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية) :**

و المتمثلة في القروض الفلاحية (madr.gov.dz)

- **آليات التمويل :** إلى جانب إجراءات الدعم التي ذكرناها فإن الاستثمار الفلاحي قد خص بآليات للتمويل الخاصة في إطار ما يتعلق به من :

– **امتيازات ضريبية ممنوحة :** ففي إطار قانون الاستثمار رقم 22-18، يستفيد المستثمرون الزراعيون العاملون بصفة شركة جزائرية من الامتيازات الضريبية لمدة تتراوح بين 3 و 10 سنوات حسب نظام الامتيازات المعتمد. (aapi.dz) .

– **قروض ذات الفائدة المنخفضة** : و المتمثلة في :

○ **القرض الموسمي الرفيق R'FIG** : و هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR موجه للفلاحين وللمستثمرين وهذا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين والمربين، سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزنون للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع (madr.gov.dz)، أي أنه موجه للفلاحين و المربيين و المستثمرين الذين يعملون في إطار تطوير القطاعات و الإنتاجات الوطنية التي تسهم في تكثيف و تحويل و تقوية و تصدير و تخزين المنتجات الفلاحية. (aapi.dz) ، و يحتوي القرض الرفيق على نوعين من القروض : القرض الموسمي والقرض الفيدرالي ، حيث أن المجالات التي يغطيها القرض الرفيق حسب القرض الموسمي و القرض الفدرالي هي كالتالي (madr.gov.dz) :

➢ **القرض الموسمي:**

اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، مبيدات ...) ، اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية و وسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية ، اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك"SYRPALAC" ، عمليات زراعية ، حملة الحصاد والدرس.

➢ **القرض الفيدرالي** : فالقرض الفدرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

تحويل الطماطم الصناعية ،إنتاج الحليب ، إنتاج الحبوب ، إنتاج بذور البطاطس ، وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي) ، تغليف وتصدير التمور ، إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون ، إنتاج العسل ، إنتاج منتجات محلية Produits du terroirs ، إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين ، التلقيح الصناعي ونقل الأجنة ، ذبح وتقطيع الدواجن ، تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها ،إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية. ....

○ **القرض الاستثماري التحدي ETTAHADI** : هو قرض استثماري محسّن و مدعوم ، يمنح من قبل بنك بدر Banque BADR، في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة و يتم تغطية الفوائد المترتبة عنه من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. (madr.gov.dz) ، و تحدد مدته وفقا لدراسة جدوى المشروع، بما يتفق مع المستفيد. (aapi.dz) ، حيث أن المجالات التي يغطيها قرض التحدي متمثلة في (madr.gov.dz) :

إنشاء معدات وتحديث مستثمرات الفلاحة وتربية الحيوانات، تعزيز القدرات الإنتاجية للمستثمرات الحالية والغير مستغلة، المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية والحيوانية وتصنيعها وتثمينها والتي تتطلب احتياجات تمويل متوسطة الأجل (قرض فدرالي).

- **الإعانات المالية :** و هي المساعدات التي يتم منحها للمزارعين في إطار الحصول على المدخلات الفلاحية و وسائل الإنتاج . (aapi.dz)
- **المنح التحفيزية :** و هي المبالغ المالية التي يتم منحها للمنتجين و المتعاملين كحوافز . (aapi.dz)

3.2. الفلاحة الصحراوية في الجزائر .

تبرز أهمية الفلاحة باعتبارها المسؤولة عن توفير المستلزمات الغذائية للسكان حتى لو لم يكن بشكل كامل لكل الأصناف الغذائية و بالتالي مساهمتها الكبيرة في تحقيق الأمن الغذائي للدول و حتى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي ، و لذلك تولي الجزائر أهمية فائقة لها باعتبارها كنزا ثمينا لما تزخر به من موارد طبيعية و ما تستطيع توفيره من خيرات و مناصب عمل لذلك عمدت الدولة إلى منحها كل الدعم المادي و المعنوي و المالي و الامتيازات الجبائية الاستثنائية لتشجيع المستثمرين أيضا على الاستثمار بشكل مكثف في الصحراء لما يعود منها من منافع على تنمية الاقتصاد الوطني ككل و على المستثمرين أنفسهم ، باتباعها لبرامج تنمية فلاحية خاصة بتنمية الزراعة في الجنوب و الاستثمار الفلاحي بصفة عامة و خاصة في ظل الظروف المناخية الصعبة نوعا ما من ارتفاع شديد لدرجة الحرارة و شح الأمطار في المنطقة و التي أخذت كلها بعين الاعتبار في هذه البرامج التنموية الخاصة بالمناطق الصحراوية ، و تشغل مساحة الإقليم الصحراوي الجزائري حوالي 1940500 كلم2 أي ما يقارب 87% من المساحة الإجمالية للوطن (أهناني، 2020، صفحة 159) ، و مع الخصائص البيئية و المناخية الزراعية التي يتميز بها الإقليم خاصة في مناطق الأطلس الصحراوي و الصحراء السفلى (بسكرة و الوادي) و حتى وسط الصحراء (ورقلة و غرداية) جعلها تنتج منتوجات فلاحية غير موسمية تتماشى مع الظروف الطبيعية السائدة في المنطقة مثل : التمور ، الحبوب ، الخضروات مثل البطاطس على وجه الخصوص إضافة إلى تربية الماشية و الإبل .

و من بين أهم المؤشرات التي تبرز الأهمية الاستراتيجية للإقليم الصحراوي في تنمية اقتصاد القطاع الفلاحي الجزائري أنه ينطوي على 188 بلدية 141 منها ريفية و الفلاحة هي النشاط الرئيسي و عامل الاستقرار لمعظم سكانها البالغ عددهم 1،203،725 نسمة ، من بينهم 465،177 فلاحين مع طول حزام حدودي يبلغ 5000 كم . (madr.gov.dz)

فالصحراء الجزائرية تزخر بموارد طبيعية يمكن أن تجعل منها هي الركيزة المتينة للقطاع الفلاحي الجزائري و المتمثلة في : (madr.gov.dz)

- تبلغ المساحة القابلة للاستصلاح حوالي 1.4 مليون هكتار و تتوزع على المناطق الكبيرة التي كانت محل دراسات في واحات النخيل القديمة في الوادي، رهير ، والتوات ، قوارارة و تيديكيلت بالإضافة إلى المحيطات الجديدة قاسي الطويل ، حاسي – مسعود ، عين أمناس والعبادلة.
- و تقدر الإمكانات القابلة للاستغلال في ما يخص الثروة المائية حسب النموذج العددي لنظام طبقات المياه الجوفية في الصحراء الشمالية (SASS) بنحو 6.1 مليار متر مكعب بحلول عام 2050.

- أما الطاقات المتجددة ، فتتمثل في الطاقة الشمسية بقدرة 9 تيراواط ساعة / سنة ، و طاقة الرياح بقدرة 35 تيراواط ساعة / سنة والطاقة الحرارية الأرضية. طبقات المياه الدافئة(ALBIEN)
- تسمح الإمكانات المتوفرة في المياه والتربة و الطاقة بالإضافة إلى توحيد المناطق الإنتاجية الحالية بإنشاء مناطق جديدة تسمح على المدى المتوسط بزيادة الإنتاج بنسبة 30٪ في ما يخص الخضراوات و الحبوب واللحوم الحمراء و ذلك مقارنة بالمستويات المسجلة في السنوات الأخيرة.

فالمنطقة الصحراوية الجزائرية بهذه المميزات تنتج محاصيل فلاحية استراتيجية ، على مدى العقد الماضي ، توسعت المساحة الفلاحية المروية (SAI) في الصحراء بأكثر من 106000 هكتار. لتبلغ حاليا 35911 هكتارًا ، وهو ما يمثل 30٪ من إجمالي المساحة المروية الوطنية ، و تتوزع على مناطق الزيبان ، ووادي ريغ ، والتوات ، وميزاب ، والسوف ، ورقلة (madr.gov.dz)، من أمثال هذه الزراعات :

1.3.2. زراعة النخيل : زراعة نخيل التمر في الجزائر مكونة من 100 صنف و تمثل شعبة استراتيجية فائقة الأهمية في النهوض بالقطاع الفلاحي عامة و تنمية الفلاحة الصحراوية على وجه الخصوص لتأقلمها مع الظروف الطبيعية للواحات ، و نظرا لنوعيتها و خاصة دقلة نور حيث يكثر الطلب عليها في الأسواق العالمية كما تعتبر غذاء أساسيا نظرا لقيمتها الغذائية الغنية بالسكريات و تنتشر زراعة النخيل في الولايات الجنوبية و خاصة الجنوب الشرقي (بسكرة ، الوادي ، ورقلة ، غرداية) إذ وصل عدد النخيل إلى 15.638.606 نخلة و التي يصل إنتاجها إلى 10.585.587 قنطار سنويا (أهناني، 2020، صفحة 170) ، يتصدرها صنف دقلة نور بنسبة 53 ٪ من أنتاج التمور و التي تعتبر من أجود أنواع التمور في العالم ، و تنتج التمور اساسا في الزيبان و السوف و ادي ريغ . و تحتل هذه المناطق الريادة في إنتاج التمور صنفي الدقلة البيضاء والغرس ، في حين تشتهر قورارة و و التوات بصنف تكربوشت. (madr.gov.dz) إضافة إلى أن تحويل التمور بعد عمليات متعاقبة تسمح بامتصاص النفقات المنتجة و الأنواع العديدة للتمور التي تم تسويقها بصعوبة في السوق المحلي و الوطني إضافة على الفروقات الناجمة عن عدم التحكم الجيد في عملية تجهيز المنتج ، فبإمكاننا توفير أنواع عدة من مستخلصات التمور على مستوى السوق مثل : الرحيق، سوائل للسكر، مربى الكعك، الدقيق، الكراميل...الخ ، مواد بقيمتها المضافة تسمح للمنتجين باستغلالها (حمريط، 2014، صفحة 63) و لما لا الوصول الى الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة و تحقيق الفائض و بالتالي التوجه للتصدير لهذه المنتجات أيضا .

2.3.2. زراعة الحبوب : و الذي يعتبر المحصول الاستراتيجي للدولة الجزائرية باعتباره الغذاء الرئيسي للمواطن الجزائري على اختلاف فئاته ، و على الرغم منقساوة المناخ الصحراوي ، فقد شهدت منطقة الصحراء الكبرى تطويرا كبيرا في مجال زراعة الحبوب التي تشغل أكثر من 81،900 هكتار ، خاصة في منطقتي الزيبان و جبال الضاية. (madr.gov.dz)

3.3.2. الخضروات و الأشجار المثمرة : من بين المحاصيل الأخرى التي شهدت نمواً استثنائياً على مدار السنوات العشر الماضية ، محاصيل الخضروات الموسمية و غير الموسمية و التي تشغل حاليًا حوالي 92،736 هكتار ، و

تتوزع فيها على مناطق التوات ، ووادي ريغ ، وميزاب ، السوف و الزيبان منها 41٪ مخصص لإنتاج البطاطس، (madr.gov.dz) ، حيث تبلغ مساحتها بـ 148.692 هكتار بإنتاج يصل إلى 46.064.024 قنطار/هكتار (أهناني، 2020، صفحة 170)، و التي نجح محصولها في العديد من الولايات الصحراوية من أمثال : الوادي ، غرداية ، و ورقلة .

في حين تحتل زراعة الأشجار المثمرة مساحة 21203 هكتار. يتصدرها الزيتون الذي يحتل مساحة 800 10 هكتار ، وتليه أشجار المشمش والرمان، حيث تم جني محاصيل هامة في منطقتي الزيبان وميزاب. أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى ، فقد تم تخصيص 19،196 هكتارًا لمحاصيل الأعلاف و 5225 هكتارًا المحاصيل الصناعية (التبغ ، الحناء ، الزعفران ، الطماطم). (madr.gov.dz)

4.3.2. تربية المواشي : تتصدرها تربية الأغنام بنسبة 69 ٪ ، وترتكز في مناطق قصور الضاية، و السوف والزيبان و هذا بالإضافة إلى تربية الإبل الذي يعد النشاط المميز لولايات الجنوب بتعداد 339784 رأس ، مايمثل إجمالي الثروة الوطنية (madr.gov.dz) في هذا الفرع من شعبة تربية المواشي .

إلا أن الفلاحة الصحراوية في الجزائر تواجه العديد من العراقيل مثل عدم توفر الكهربة الفلاحية و التي يعاني الفلاحين من عدم توفرها مما يجعلهم يتكبدون خسائر كبيرة من اجل توصيلها الى مستثمراتهم الفلاحية ، إضافة الى مشكل العقار الفلاحي الذي كان غير متوفر بالنسبة للفلاحين الصحراويين خاصة المستثمرين الذين يرغبون باستصلاح الأراضي الصحراوية وبعد الإصلاحات الجديدة بهذا الخصوص التأخر غير المبرر في بعض الأحيان للسلطات المسؤولة في منحه للمستثمرين الفلاحيين الجادين و البيروقراطية التي تشهدها الإدارة في منحهم الوثائق اللازمة لإتمام مشاريعهم ، و دون أدنى شك العراقيل المرتبطة بالتربة و المياه و ذلك لأن المناخ الصحراوي معروف أنه مناخ جاف ذو حرارة عالية و الأمطار قليلة التساقط فيه و التربة في المناطق الصحراوية رملية و هذه ليست بالشروط المشجعة للاستثمار في الشعب الفلاحية فيها ، كما أنه هناك عائق كبير بوجه المستثمرين في المناطق الصحراوية ألا و هو عائق توفر الوسائل اللازمة للنقل و الامداد و التسويق فالمناطق الصحراوية بعيدة جدا عن المناطق الشمالية التي تعرف حركية واسعة و شبكة نقل كثيفة بمختلف الوسائل ، فشبكة النقل التي تربط المناطق الصحراوية بالمناطق الأخرى غير كثيفة و شبه متوفرة لذلك يواجه الفلاحين صعوبة كبيرة في إيصال منتوجاتهم الى الأسواق الكبيرة لبيعها فضلا عن غياب وسائل التوزيع التسويقي لإيصال المنتوجات الى الأسواق الاستهلاكية فيجعل ذلك الفلاحين يتكبدون خسائر كبيرة لبقاء انتاج محاصيلهم و حقولهم عندهم دون أي بيع او شراء .

4.2. دراسة دور القطاع الفلاحي في تنمية اقتصاد الجزائر و المساهمة في تحقيق الامن الغذائي :

و كما أعربنا سابقا ان للقطاع الفلاحي أهمية بالغة في النهوض بالاقتصاد الجزائري و له مكانة مهمة جدا بين القطاعات الاستراتيجية و دور كبير في المساهمة في تحقيق و الوصول إلى الامن الغذائي ، و في العناصر التالية نستعرض عدة عناصر و مؤشرات ذات تأثير بالغ الأهمية في بلوغ ذلك .

1.4.2. نسبة ناتج القطاع الفلاحي من الناتج المحلي الخام :

و الذي يعتبر من بين أهم المؤشرات في تحديد دور القطاع الفلاحي و الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في البلاد و هذا ما يمثله الجدول أدناه :

الجدول رقم (1) : قيمة تغيرات الناتج الداخلي الخام و قيمة مساهمة القطاع الفلاحي و نسبة مساهمته خلال الفترة (2017-2022)

السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	قيمة مساهمة قطاع الفلاحة (مليار دينار)	قيمة مساهمة قطاع الفلاحة بالنسبة المئوية %
2017	18876,2	2219,1	11,8
2018	20259	2427	12
2019	20500,3	2529,1	12,3
2020	18477	2546,8	13,8
2021	22079	2688,3	12,2
2022	27688,9	3207,8	11,6

المصدر : من إعداد المؤلفين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر – النشرة الإحصائية الثلاثية – الثلاثي الثالث 2023 – صفحة – 24

و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الخام كان في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاثة 2017-2018-2019 و لكنه انخفض خلال عام 2020 و ذلك يرجع إلى جائحة كوفيد 19 المنتشرة في كل العالم في ذلك الوقت و إجراءات الغلق التي طبقت للحد من الجائحة ، ثم عاد للارتفاع خلال عامي 2021 و 2022 حيث بلغ 27688,9 مليار دينار ، من ناحية أخرى نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في ذلك كانت في تزايد مستمر خلال كل فترة 2017-2022 بحيث أن القطاع الفلاحي لم يتأثر كثيرا خلال جائحة كوفيد 19 باعتبار تتم مزاولة أنشطته في الأرياف و المناطق الفلاحية التي عادة ما تكون غير مكتظة بالسكان مما جعل الجائحة لم تتفشى بشكل كبير فيها و رغم ذلك فإنه هو الآخر صحيح أنه شهد ارتفاعا خلال عام 2020 و بلغت قيمته 2546,8 مليار دينار و بنسبة 13.8 % من إجمالي الناتج الداخلي للجزائر في ذات العام و التي تعد أكبر نسبة مساهمة من نصيب القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2017-2022 ، و مع ذلك إلا أن ارتفاع القيمة بالدينار كان طفيفا لأنه صحيح كما قلنا أن المناطق الفلاحية ليست مكتظة كثيرا إلا أن العاملين في القطاع الفلاحي بحاجة إلى اللوازم المادية و العتاد و التي تساعدهم في دعم أنشطته و القيام بعملهم و القطاعات الخاصة بها تأثرت بالجائحة لذلك انخفضت إنتاجيته ، ولكن مساهمة القطاع الفلاحي ارتفعت بشكل كبير عام 2022 حيث بلغت 3207,8 مليار دينار بنسبة 11.6 % من إجمالي الناتج المحلي الخام الكلي للجزائر في عام 2022 مقارنة مع عام 2021 حيث بلغت 2688,3 مليار دينار الشيء الذي يرجع إلى الظروف المناخية غير الملائمة و نقص الأمطار و الارتفاع في الأسعار الخاصة بمدخلات

القطاع عام 2021 . و كما نلاحظ ان نسب مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي الناتج الداخلي الخام ليست بالكبيرة و ذلك يعود الى ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على المحروقات بشكل أساسي لذلك نسب مساهمة القطاعات الأخرى تكون صغيرة نوعا ما .

2.4.2.الأراضي المستعملة للزراعة : حسب المعطيات المتوفرة فإن الأراضي المستعملة للزراعة في الجزائر ذات المساحة الإجمالية الشاسعة و التي تقدر بـ 2.381.741 كم2 متمثلة فيما يوضحه الجدول التالي في الفترة ما بين (2017-2021) :

الجدول رقم (2) : الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر في الفترة (2017-2021) **الوحدة : 1000 هكتار**

السنوات	المساحة الصالحة للزراعة	الأراضي الزراعية المستغلة	الأراضي الزراعية غير المستغلة	نسبة الأراضي المستغلة %
2017	43.769,89	8.534,60	35.235,29	19,5
2018	41.358,85	5.522,41	35.836,43	13,35
2019	43.968,80	5.724,78	38.244,02	13,02
2020	41.358,85	8.509,57	34.118,36	20,58
2021	41.316,07	8.509,57	34.118,36	20.60

المصدر : من اعداد المؤلفين انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 40 ،المجلد41، المجلد 42

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ ان الأراضي الصالحة للزراعة لم يتم استغلالها بشكل كبير و جيد حيث نلاحظ أن نسبة الأراضي المستغلة عام 2017 لم تتجاوز 19.5% و بقيمة 8534,60 ألف هكتار من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة التي تبلغ 43769,89 ألف هكتار و هي نسبة صغيرة نوعا ما لتنخفض بعد ذلك بشكل كبير جدا عام 2018 لتصبح 5522,41 ألف هكتار من المساحة الاجمالية البالغة 41358,85 و التي انخفضت هي الأخرى كذلك أي بنسبة 13,35% و هذه نسبة صغيرة جدا لا تخدم المساعي التنموية للوصول الى الاكتفاء الذاتي ، لترتفع بعدها في عام 2019 إلى 5724,78 ألف هكتار من المساحة الاجمالية البالغة 43968,80 و بنسبة 13,02% و هذا التغير لا يذكر لأن المساحة المستغلة لم ترتفع بالشكل المطلوب للوصول الى تحقيق الأهداف التنموية الفلاحية ، لترتفع بشكل كبير و فعال عام 2020 باعتبار ان القطاع الفلاحي هو القطاع الذي قاد قاطرة النمو الاقتصادي الجزائري في هذا العام خلال جائحة كوفيد 19 و ذلك بمساحة مستغلة بلغت 8509,57 ألف هكتار من اجمالي مساحة صالحة للزراعة تقدر بـ 41358,85 ألف هكتار و بنسبة تقدر بـ 20,58% الا أنها لا تزال غير كافية باعتبار المساحة المستغلة أقل من المستغلة عام 2017 ، ولكن في حالة أوضاع الركود الاقتصادي الذي مس كل العالم عام 2020 بسبب الازمة الصحية العالمية لكوفيد 19 فانه يمكن اعتبارها في هذه الحالة نسبة لا بأس بها ، و تثبت كما هي عام 2021 الذي شهد انخفاضا في المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة لتبلغ 41316,07 ألف هكتار بعدما كانت 41358,85 ألف هكتار عام 2020 و بالتالي فإن نسبة الأراضي المستغلة سجلت ارتفاعا طفيفا جدا بلغ 0.02% فقط بالنسبة لعام

2020 لتبلغ 20,60% و يرجع هذا الارتفاع الطفيف في النسبة الى ثبات المساحة المستغلة و انخفاض النسبة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة عام 2021 .

3.4.2.أهم المنتجات الزراعية و الثروة الحيوانية التي يزخر بها القطاع الفلاحي في الجزائر : فالقطاع الفلاحي الجزائري يملك قاعدة إنتاجية متنوعة نظرا لشساعة مساحة الجزائر و تنوع أقاليمها الطبيعية و المناخية، فكل إقليم يساهم بمنتجاته في تحقيق التنوع الإنتاجي الفلاحي في المنتجات التي تصلح زراعتها فيه او الثروة الحيوانية التي يمكن تربيتها فيه و التي تولد لنا منتجات حيوانية تمثل الشق الثاني مع المنتجات الزراعية لبنا قاعدة متينة للاكتفاء الذاتي و بالتالي المساهمة و لو بشكل صغير او بشكل معتبر في محاولة الوصول إلى تحقيق الامن الغذائي للبلاد ، و فيما يلي اهم المنتجات الزراعية و الحيوانية و رؤوس الثروة الحيوانية التي ينطوي عليها القطاع الفلاحي الجزائري من 2017/2016 الى 2021/2020 :

الجدول رقم (3) : أهم المنتجات الزراعية في الجزائر من الموسم الفلاحي (2017/2016) إلى (2021/2020)

الوحدة : 1000 قنطار

	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
الحبوب الشتوية	34.702,520	60.568,040	56.259,903	43.895,460	27.648,258
القمح الصلب	19.909,570	31.780,207	32.087,678	25.785,832	18.341,617
القمح اللين	4.455,460	8.031,984	6.681,084	5.281,706	3.342,243
الشعير	9.696,964	19.573,271	16.477,463	12.131,371	5.553,638
الحبوب الصيفية	76,060	91,340	72,954	34,776	183,076
الذرة	26,335	55,125	63,683	32,212	179,212
البقوليات الجافة	1.072,494	1.376,378	1.362,294	1.150,470	984,423
المحاصيل الزراعية	130.202,950	136.570,863	146.700,417	150.703,070	146.275,642
البطاطس	46.064,024	46.533,222	50.202,499	46.594,821	43.604,148
الطماطم	12.862,858	13.097,452	14.778,786	16.356,163	16.415,207
البصل	14.203,096	13.996,907	16.137,298	16.656,711	17.112,114
الثوم	1.234,749	2.022,005	2.233,113	1.709,896	1.961,657
البطيخ الأحمر و الأصفر	18.912,738	20.957,575	22.068,666	22.868,091	20.997,863
المحاصيل الصناعية	12.554,567	15.872,668	17.178,180	19.970,956	23.977,392
الطماطم الصناعية	12.097,326	15.406,655	16.492,150	19.312,672	23.241,754
التبغ	102,918	106,859	151,646	114,962	94,267

الحمضيات	13.442,745	14.774,263	15.834,930	15.643,462	15.134,470
الكروم	5.665,787	5.029,785	5.498,329	5.542,011	6.299,622
أنواع مثمرة ذات النواة و الحب	15.171,437	14.801,366	16.460,531	15.374,758	14.726,928
التمور	10.585,587	10.947,000	11.360,249	11.519,093	11.888,030
الزيتون	6.844,606	8.607,844	8.687,541	10.795,080	7.046,195
التين	1.286,841	1.092,136	1.140,917	1.161,430	1.072,665
الأعلاف	40.645,759	48.792,647	52.608,912	50.710,867	46.050,540
الأعلاف الطبيعية	5.690,296	8.518,737	8.970,997	7.672,289	6.329,906
الأعلاف الاصطناعية	34.955,463	40.273,910	43.637,915	43.038,578	39.720,634

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (الإنتاج الزراعي من الموسم 2017/2016 إلى الموسم 2021/2020) www.ons.dz

من خلال الجدول رقم 03 أعلاه نلاحظ تباينا واضحا في نمو كل نوع من الأنواع الزراعية خلال الفترة 2017/2016-2021/2020 حيث نلاحظ أن الحبوب الشتوية و على سبيل المثال شعبة القمح الصلب ارتفعت بشكل كبير في الموسم 2018/2017 حيث بلغت ما يتعدى 31780 ألف قنطار مقارنة بالموسم 2017/2016 التي تعدت فيه 19909 الف قنطار و ذلك لملاءمة الظروف المناخية و البيئية لزراعتها في ذلك الوقت ، لتشهد ارتفاعا طفيفا بعد ذلك موسم 2019/2018 لتبلغ ذروتها بأزيد من 32087 ألف قنطار ، ثم لتتراجع بعدها موسم 2020/2019 على أزيد من 25785 ألف قنطار و تواصل انخفاضها في موسم 2021/2020 أيضا مثله مثل بقية أصناف الحبوب الشتوية التي تتأثر كثيرا بالتقلبات المناخية و نسبة تذبذب سقوط الامطار في هذه الفترة و هو نفس الشي الملاحظ بالنسبة للبقوليات الجافة على عكس الحبوب الصيفية التي شهدت ارتفاعا كبيرا و محسوسا في موسم 2021/2020 لتصل إلى ذروتها بأزيد من 183 ألف قنطار ، اما بالنسبة للمحاصيل الزراعية مثل الخضروات و على وجه الخصوص البطاطس كمثال فقد شهدت ارتفاعا في موسم 2018/2017 مقارنة بموسم 2017/2016 لتصل الى قمة انتاجها في موسم 2019/2018 بما يقدر بأزيد من 50202 ألف قنطار ، لتنخفض بعدها بشكل ملحوظ في موسم 2020/2019 إلى ما يزيد عن 46594 ألف قنطار و لتواصل وتيرة انخفاضها لموسم 2021/2020 أيضا على التوالي ، و نفس الشي بالنسبة لشعبة الأنواع المثمرة ذات النواة ، أما بالنسبة لشعبة الحمضيات فخطت نفس المسار و لكن الفرق فيها أن انخفاضها كان بشكل تدريجي .

شعبة المحاصيل الصناعية مثل الطماطم الصناعية عرفت مسار نمو متزايد و بشكل ملحوظ طوال الخمسة مواسم فلاحية المذكورة دون أية نسبة انخفاض إذ بلغت كمية انتاج الطماطم الصناعية موسم 2021/2020 أزيد من 23.241 ألف قنطار ، و هو نفس المسار الإنتاجي بالنسبة لشعبة التمور و التي تعد من أهم المحاصيل الزراعية بالمناطق الصحراوية الجزائرية و التي بلغت موسم 2021/2020 ما يزيد عن 11888 ألف قنطار و يرجع ذلك الى زيادة

الاهتمام التنموي بالمناطق الصحراوية و التي من بين أهم أهدافها التنموية المحافظة على شعبة التمور و تنميتها أكثر فأكثر للحفاظ على محصول التمور خاصة دقلة نور التي تعد من أجود التمور في العالم ، فقد بلغت قيمة تصدير التمور سنة 2019 مبلغ 7615000000 دج و المعول على زيادتها و تطويرها سنة بعد أخرى ،إضافة الى محاولة زيادة مستخلصات التمور الطبيعية . شعبة الزيتون شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الأربعة مواسم الأولى لتصل الى ذروتها موسم 2020/2019 بأزيد من 10795 ألف قنطار ثم انخفضت موسم 2021/2020 انخفاضا حادا و محسوسا بقيمة تزيد عن 7046 ألف قنطار نتيجة تأثرها بالعوامل المناخية غير الملائمة و نقص كمية الامطار في هذا الموسم.

الكروم انخفض انتاجها في موسم 2018/2017 مقارنة بموسم 2017/2016 لتشهد ارتفاعا متواصلا خلال الثلاثة مواسم الأخيرة و التي بلغ انتاجها موسم 2021/2020 ازيد من 6299 ألف قنطار، أما بالنسبة لشعبة التين فقد شهدت تباينا في نمو انتاجها بحيث انخفض موسم 2018/2017 مقارنة بموسم 2017/2016 ليرتفع بعد ذلك لموسمي متتاليين 2019/2018 و 2020/2019 الذي وصل الى ذروته فيه بقيمة تزيد على 1161 الف قنطار، لينخفض بعدها موسم 2021/2020 . شعبة الاعلاف هي الأخرى شهدت ارتفاعا محسوسا في موسم 2018/2017 مقارنة بموسم 2017/2016 لتواصل ارتفاعها للموسم الثاني على التوالي و تصل الى ذروتها عام 2019/2018 بقيمة تزيد على 52608 الف قنطار لتشهد بعدها انخفاضا لموسمين على التوالي 2020/2019 و 2021/2020 .

الجدول رقم (4) : أهم رؤوس الثروة الحيوانية في الجزائر من الموسم الفلاحي (2017/2016) إلى (2021/2020)

الوحدة : رأس

	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
إجمالي الثروة الحيوانية	35.839.768	36.013.296	36.763.671	38.138.307	38.319.684
الأبقار	1.895.126	1.816.280	1.780.591	1.740.183	1.732.964
الغنم	28.393.602	28.723.994	29.428.929	30.905.560	31.127.845
الماعز	5.007.894	4.908.485	4.986.116	4.908.168	5.024.888
الخيول	161.264	147.215	151.516	149.182	148.977
الإبل	381.882	417.322	416.519	435.214	285.010

المصدر : من إعداد المؤلفين بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (الإنتاج الزراعي من الموسم 2017/2016 إلى الموسم 2021/2020) www.ons.dz

يبين الجدول رقم 04 أعلاه أن حصة الأسد من إجمالي الثروة الحيوانية خاصة بشعبة الأغنام و هي التي عرفت منحى تصاعدي خلال الخمسة مواسم دون ان تشهد أي انخفاض فيها بحيث وصلت موسم 2021/2020 الى 31127845 رأس و مع ذلك يبقى رقما غير كافيا لسد الاحتياجات في سوق الطلب عليها و للمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي

في هذه الشعبة ، على عكس شعبة الابقار التي شهدت منحى تنازلي دون ان تشهد أي ارتفاع خلال الخمس مواسم حيث كانت اعلى قيمة لها موسم 2017/2016 بـ 1895126 رأس لتنخفض بعدها لتصل الى 1732964 راس و هو عدد غير كاف بالنسبة لتلبية الاحتياجات سواء في السوق المحلية للطلب على اللحوم الحمراء أو الحليب ، أما بالنسبة لشعبة الماعز فقد شهدت تباينا في نموها الإنتاجي بحيث تميز بعدم استقراره لتصل الى اعلى قيم انتاجها موسم 2021/2020 بـ 5024888 رأس ، نفس الشيء الملاحظ بالنسبة لشعبة الخيول التي شهدت تباينا في نمو انتاجها و لكن يمكننا القول انها تسير في منحى تنازلي بحيث أن أعلى قيمة شهدتها كانت موسم 2017/2016 و التي قدرت بـ 161264 رأس ، أما بالنسبة للشعبة الأخيرة و التي هي شعبة الإبل هي الأخرى عرف نموها تباينا و عدم استقرارها على منحى معين و لكن الملاحظ هو أنها بلغت أعلى قيمة لها موسم 2020/2019 بـ 435214 رأس لتنخفض بعدها في موسم 2021/2020 بشكل حاد جدا و ذلك بـ 285010 رأس فقط و يرجح ذلك الى الجفاف الذي شهدته المناطق الصحراوية في هذا الموسم و انتشار فيروس يصيب الابل خاصة و انها تتأثر بسهولة أيضا على وجه الخصوص في المناطق النفطية بالمخلفات البترولية مما أدى الى نفوقها، و هذا يلزم السلطات و الهيئات المسؤولة إيجاد الحلول اللازمة لهذه الأزمة .

الجدول رقم (5) : أهم المنتجات الحيوانية في الجزائر من الموسم الفلاحي (2017/2016) إلى (2021/2020)

	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
اللحوم الحمراء (قنطار)	5.439.024	5.290.121	5.276.583	5.308.834	5.376.380
اللحوم البيضاء (قنطار)	5.298.067	5.403.692	5.602.253	5.415.863	4.308.462
انتاج الحليب (1000 لتر)	3.521.210	3.279.972	3.367.908	3.405.599	3.287.673
البيض (وحدة)	6.570.417	6.280.856	6.355.740	6.169.129	6.084.010
العسل (قنطار)	61.235	73.242	63.469	53.765	51.147

المصدر : من إعداد المؤلفين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (الإنتاج الزراعي من الموسم 2017/2016 إلى الموسم 2021/2020) www.ons.dz

يبين الجدول رقم 05 أعلاه ان الإنتاج الحيواني في الجزائر تباينا في نمو الشعب الخاصة به في الفترة 2017/2016 الى 2021/2020 ، حيث نلاحظ أن جميع الشعب مستقرة نوعا ما حيث حققت شعبة اللحوم الحمراء أكبر كمية لها في هذه الفترة الزمنية موسم 2017/2016 بـ 5439024 قنطار بينما في الموسم الفلاحي 2019/2018 حققت اللحوم البيضاء أكبر كمية لها بـ 5602253 قنطار ، و من ناحية أخرى حققت شعبة اللحوم الحمراء أصغر كمية لها و التي قدرت بـ 5276583 قنطار في حين حققت اللحوم البيضاء أصغر كمية لها موسم 2021/2020 بـ 4308462 قنطار ، و الملاحظ أن انتاج الشعبتين يكون بشكل متعاكس فالموسم الذي تشهد فيه اللحوم الحمراء ارتفاعا تشهد اللحوم البيضاء فيه انخفاضا و العكس صحيح و هذا ما يفسر ان الشعبتين مكملتين لبعضهما البعض ، في حين ان شعبة انتاج الحليب عرفت تباينا هي الأخرى حيث بلغت أعلى قيمها موسم 2017/2016 بتسجيل انتاج بلغ 3521210 ألف لتر ، و بلغت أدنى قيمها في موسم 2018/2017 بإنتاج بلغ 3279972 ألف لتر. شعبة البيض هي الأخرى عرفت

تذبذبا ت طفيفة حيث بلغ أكبر انتاجها موسم 2017/2016 بـ 6570417 وحدة اما اصغر انتاجها كان موسم 2021/2020 بـ 6084010 وحدة و يرجع هذا لإفلاس العديد من مصانع الدجاج المنتجة للبيض خاصة في موسم 2021/2020 نتيجة لعدة أسباب أهمها إجراءات الحجر في قترة كوفيد 19 . أما بالنسبة لشعبة العسل فهي الأخرى شهدت تذبذبا حيث بلغت أعلى انتاجها موسم 2018/2017 بـ 73242 قنطار ثم شهدت انخفاضا مستمرا موسما تلو الآخر الى ان بلغت أدنى انتاج لها في هذه الفترة موسم 2021/2020 بـ 51147 قنطار و ذلك يرجع الى التقلبات المناخية غير المستقرة خاصة اين يكثر تربية النحل و انتشار حرائق الغابات و المناطق الزراعية بكثرة خاصة في الموسم 2021/2020 و اتلاف كمية لا بأس بها من صناديق النحل في هذه المناطق التي شهدت الحرائق بكثرة .

4.4.2. صادرات و واردات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2017 – 2022 : إن نسبة الصادرات و الواردات في العادة تجعلنا نميز بين ما إذا كانت المنتجات متوفرة أم لا في قطاع ما أو مجموع قطاعات مع بعضها ، و في الجدول التالي رقم 06 استعرضنا نتائج الصادرات و الواردات للمواد الغذائية و المشروبات في الفترة من 2017 – 2022 كما يلي :

الجدول رقم (6) : صادرات و واردات المواد الغذائية و المشروبات في الجزائر خلال الفترة 2017 – 2022 :

الوحدة : مليون دج

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات	38.984,6	44.116,5	49.176,8	56.464,4	78.584,9	39.381,5
الواردات	842.133,1	867.284,3	825.081,7	897.941,4	1.156.100,5	1.478.758,1

المصدر : من إعداد المؤلفين بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الخاصة بتطور التجارة الخارجية للسلع من 2017 إلى 2022 www.ons.dz

يبن لنا الجدول أعلاه رقم 06 أن صادرات المواد الغذائية اخذت منحى تصاعدي بارتفاع قيمها من سنة لأخرى و هذا خلال الفترة من 2017–2021 حيث وصلت لأعلى قيمة لها في 2021 بـ 78584,9 مليون دج لتنخفض بعدها بشكل ملحوظ سنة 2022 الى 39381,5 و يرجح هذا الانخفاض الى التقلبات المناخية و المطرية حيث شهدت سنة 2022 قلة تساقط الامطار و جفافا نسبيا في العديد من مناطق البلاد و على وجه الخصوص منطقة الصحراء التي تساهم بنسبة معتبرة و مؤثرة في انتاج المواد الغذائية للبلاد ، في حين لاحظنا ان الواردات الخاصة بها أخذت منحى متباين بحيث عرفت ارتفاعا سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 لتنخفض بعدها سنة 2019 محققة قيمة 825081,7 ، ثم لتأخذ منحى تصاعديا و تتزايد قيمتها سنة بعد سنة من 2020 الى 2022 حيث بلغت في 2022 قيمة 1478758,1 مليون دج معظمها متمثلة في الحبوب التي شهدت تراجعا في الإنتاج المحلي لها في هذه الفترة ، فقيمة الواردات الملاحظة تعد مرتفعة نسبيا و لا تخدم المساعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي و الوصول لتحقيق الامن الغذائي ، و لذلك عمدت الدولة الى التركيز على الدعم الكبير لاستغلال و استصلاح الأراضي الزراعية خاصة في مناطق الجنوب و ذلك للمساهمة في

تخفيض فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية لتجنب التداعيات الغير مرغوب فيها في حالة حدوث إشكالية ما عند استيرادها و المساهمة في الوصول الى المساعي التنموية للنهوض بالقطاع الفلاحي و الزراعي و بالتالي المساهمة في تحقيق الامن الغذائي حتى و لو بشكل جزئي في المواد الضرورية و الأساسية .

5.4.2. متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر في الفترة 2017-2021 :

هذا الأخير الذي يعتبر من بين المؤشرات التي تساهم في قياس نسبة تحقيق الأمن الغذائي ، و في الجدول التالي رقم 07 نستعرض بعض الاحصائيات لهذا المؤشر للفترة 2017-2022 :

الجدول رقم (7): متوسط نصيب الفرد الواحد من الناتج الزراعي الجزائري:

الوحدة : دولار أمريكي

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2017	492,92
2018	487,55
2019	588,16
2020	469,07
2021	450,54

المصدر : من اعداد المؤلفين انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 40 ،المجلد41، المجلد 42

من خلال الجدول رقم 07 أعلاه نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي تطور بشكل إيجابي و متزايد في الفترة من 2017 الى 2019 نتيجة بداية تطبيق برامج تنمية القطاع الفلاحي و انتعاش القطاع و بروز انتاجه اكثر فاكثر خاصة مع سياسات الدعم المطبقة للنهوض بالقطاع و زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي، أما في عامي 2020 و 2021 فقد شهد انخفاضا و ذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي شهدته الجزائر و العالم بصفة عامة بسبب الازمة الصحية لكوفيد 19 مما نتج عنها انخفاضا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر الذي يؤثر بشكل كبير و مباشر على نصيب الفرد من الناتج الزراعي و حتى نصيب الفرد من ناتج القطاعات الأخرى مما يفسر انخفاض قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال هذه الفترة .

6.4.2. مؤشر إنتاج الغذاء: يعتبر مؤشر انتاج الغذاء من أهم المؤشرات التي تقيس الامن الغذائي للدول، حيث يغطي المحاصيل التي تعتبر صالحة للتناول و تحتوي على مغذيات و يستبعد القهوة و الشاي لأنها لا تحتوي على قيمة غذائية (خلايفة و سلامي، 2024، صفحة 101) ، و هو مرتبط بالقطاع الفلاحي بالدرجة الأولى و نسبة مساهمته في الناتج

المحلي الخام، و في الجدول التالي رقم 08 نستعرض بيانات مؤشر الغذاء في الجزائر في الفترة 2017 – 2022 كما يلي :

الجدول رقم (8) : مؤشر الإنتاج في الجزائر في الفترة 2017-2022

السنوات	مؤشر الغذاء
2017	102,90
2018	108,60
2019	112,40
2020	112,50
2021	104,80
2022	111,20

المصدر : من إعداد المؤلفين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي www.albankaldawli.org

يبين لنا الجدول رقم 08 أعلاه ان مؤشر الإنتاج في الجزائر أخذ منحى متباينا في الفترة 2017-2022 بحيث انه سلك منحى تصاعديا بكل سريع من 2017-2019 و هي السنوات التي عرف فيها القطاع الفلاحي انتعاشا كبيرا و توسعا ملحوظا ، ليرتفع عام 2020 بنسبة صغيرة جدا و يصل إلى اعلى قيمة له في هذه الفترة و التي تقدر بـ 112,50 بعدما كان 112,40 عام 2019 ، و هذا الارتفاع ناتج على أن القطاع الفلاحي هو الذي كان يقود قطار النمو الاقتصادي للبلاد في عام 2020 الذي شهد ازمة كوفيد 19 و إجراءات الغلق و الحجر لمنع تفشيه و التي شهد الاقتصاد الجزائري و العالمي ككل ركودا ، لينخفض مؤشر الغذاء بشكل كبير جدا و محسوس سنة 2021 و ذلك راجع الى نقص تساقط الأمطار في ذلك الموسم و ارتفاع كبير لدرجات الحرارة و حصول العديد من الحرائق في القطاع الفلاحي ، إضافة إلى تخفيف إجراءات الاغلاق و الحجر على القطاعات الاخرى بسبب ازمة كوفيد 19 التي طبقت عام 2020 حيث بلغت قيمته 104,80 ، ليرتفع مرة أخرى بشكل كبير عام 2022 ليبلغ قيمة 111,20 و يرجع ذلك الى برامج التنمية و الدعم الحديثة التي خص بها القطاع الفلاحي على وجه الخصوص للاهتمام اكثر فأكثر به و ليكون هو قاعدة الأساس المتينة في توفير الغذاء للفرد الجزائري و بالتالي تخفيض فاتورة الاستيراد في القطاع الفلاحي على المنتجات الغذائية التي يمكن ان تشهد تقلبات خطيرة في السوق العالمية و الوصول الى تحقيق الامن الغذائي .

7.4.2. نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية في الجزائر في الفترة 2017 – 2021 : و يمثل عنصرا من عناصر قياس الأمن الغذائي ، و في الجدول التالي رقم 09 نستعرض بعض البيانات الإحصائية لهذا العنصر للفترة 2017-2021 :

الجدول رقم (9) : نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية في الجزائر في الفترة 2017- 2021 (%)

	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الحبوب	21,2	26,6	21,2	25,1	17,7
البطاطس	97,0	98,3	97,0	99,3	98,6
البقوليات	50,5	36,1	39,5	37,5	29,6
إجمالي الخضر	100,0	99,8	100,1	99,8	99,7
إجمالي الفواكه	99,3	100,8	97,6	96,1	98,7
التمور	104,6	111,1	111,9	112,7	115,6
إجمالي اللحوم	95,6	85,1	95,6	96,0	99,0
البيض	100,0	99,4	100,0	99,8	99,8
الالبان و منتجاتها	89,7	83,8	83,4	72,5	84,6
العسل الطبيعي	64,7	85,2	91,5	93,7	93,4

المصدر : من اعداد المؤلفين انطلاقا من الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، المجلد 40 ،المجلد41، المجلد 42

من خلال الجدول رقم 09 أعلاه و الذي يبين نسب الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية و الاستراتيجية في حسابات تحقيق الامن الغذائي حيث نلاحظ : أن نسب الاكتفاء الذاتي مرتفعة نوعا ما و تفوق 80% في كل من الشعب : اجمالي الخضر ، اجمالي الفواكه ، التمور ، البطاطس ، البيض ، و اجمالي اللحوم ، و هي الشعب التي حقق انتاجها الفلاحي نجاحا و تطورا ملحوظا في منطقة الصحراء و كمثال على ذلك البطاطس في الإقليم الجنوب شرقي مثل ولاية وادي سوف و التمور في ولاية بسكرة ، أما بالنسبة لشعبة الألبان و منتجاتها فنسبها تتراوح بين 70% و 90% حيث حققت أعلى نسبة سنة 2017 بـ 89,7 % في حين أدنى نسبة كانت سنة 2020 بـ 72,5 % لترتفع بعد ذلك عام 2021 ، اما شعبة العسل الطبيعي فقد اخذت منحى تصاعدي من 2017 الى 2020 الذي بلغت فيه أقصى قيمة لها في هذه الفترة بـ 93,7% لتشهد انخفاضا طفيفا سنة 2021 . أهم شعبة في المواد الغذائية شعبة الحبوب و هي التي كانت نسبها متدنية جدا بحيث تراوحت في الفترة من 2017-2021 من 15% الى 30% فقط حيث أعلى نسبة لها كانت سنة 2018 و التي قدرت بـ 26,6% بينما ادنى نسبة كانت سنة 17.7 % سنة 2021 و هي نسب جد منخفضة و لا تخدم مساعي الوصول الى الاكتفاء الذاتي فيها و لذلك صنفت في البرامج التنموية الحديثة للقطاع الفلاحي بالمنتجات الاستراتيجية التي يشجع الاستثمار فيها خاصة في الصحراء و ذلك بعدما نجحت زراعة الحبوب في ولاية المنيعة ، اما بالنسبة لشعبة البقوليات و التي تعتبر من اهم الشعب أيضا و المصنفة من بين الأوائل في ترتيب

الشعب الاستراتيجية فهي أحسن بقليل فقط من شعبة الحبوب فنسبها كانت منحصرة بين 25% و 50% من 2017 الى 2021 ، بحيث اعلى نسبة حققتها كانت 50,5 % سنة 2017 و هي سنة بداية تطبيق البرامج التنموية الفلاحية و التي كانت تتسم بأوضاع مناخية ملائمة لحد كبير أما أدنى نسبة فقد كانت 29,6 % سنة 2021 مثلها مثل شعبة الحبوب و هي نسب منخفضة أيضا في هذه الشعبة و لا تساهم بالكثير في مسار تحقيق الامن الغذائي.

3. نتائج الدراسة .

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- ✓ نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 20% في متوسطها و هي نسبة صغيرة جدا و لا تخدم مساعي الدولة في الوصول لتحقيق أمنها الغذائي ، و هذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى .
- ✓ رغم حجم المساحات الصالحة للزراعة في الجزائر ألا أنه لم يتم الا استغلال جزء صغير منها و بالتالي عدم الوصول الى أعلى كمية من الإنتاج الفلاحي من الممكن الحصول عليها و ذلك يعود لعدة أسباب أهمها العقار الفلاحي الذي سعت الدولة في برامجها الجديدة لمعالجة المشاكل المتعلقة به و ذلك لتشجيع المستثمرين في المجال الفلاحي مما يساهم في انعاش القطاع .
- ✓ تساهم الصحراء الجزائرية في انتاج العديد من المنتوجات الفلاحية من بينها التمور و الحبوب و تربية المواشي مما يساهم في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي و زيادة كميات المنتجات الفلاحية الناجحة بها و بالتالي المساهمة في محاولات الوصول الى الأمن الغذائي .
- ✓ إن مشكلتي الكهربة الفلاحية و العقار الفلاحي هما أكثر ما يؤرق المستثمرين الفلاحيين خاصة في الصحراء باعتبار أنهما أكبر العراقيل التي تحول دون نجاح الاستثمار الفلاحي الصحراوي ، لذلك عمدت الدولة الى بداية تطبيق استغلال الطاقات المتجددة التي تزخر بها الصحراء الجزائرية لتوصيل و توليد الكهرباء و استحداثها لديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية الذي يساعد المستثمرين في المضي قدما بمشاريعهم و مرافقتهم من خلال كافة الإجراءات الإدارية اللازمة لذلك خاصة و أنه يملك شباكا وحيدا في كل ولاية صحراوية و ذلك لتتريب الإدارة من المواطن أكثر .
- ✓ تواجه الفلاحة الصحراوية العديد من العراقيل و الصعوبات التي تحول دون النهوض بها اكثر فأكثر مثل مشاكل النقل الذي يجب على الدولة ان تربط الصحراء بالمناطق الشمالية وذلك لسهولة وصول منتجاتها للأسواق المحلية بسهولة اكبر ، إضافة الى عدم توفر المياه بشكل كاف نظرا للجفاف النسبي للمنطقة مما يستوجب إيجاد حلول ناجعة للاستغلال الأمثل للموارد المائية الجوفية لإتمام المشاريع الفلاحية .
- ✓ هناك العديد من أساليب التمويل التي اقرتها الدولة في مجال الاستثمار الفلاحي و ذلك ما يسمح للفلاحين المستثمرين باختيار الآلية التي تساعده في تجسيد مشروعه .
- ✓ حققت الجزائر نسبا متفاوتة في الاكتفاء الذاتي للعديد من المنتجات الغذائية ، إلا أن نسب تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية الاستراتيجية كالحبوب خاصة و أنها أهم شعبة في الغذاء منخفضة جدا إضافة

الى أن نسب الشعب الغذائية الأخرى لا تعتبر مرتفعة أيضا خاصة و ان البعض منها تنخفض نسبه بتأثره بالظروف الطبيعية و غيرها المحيطة به ، و بالتالي لا يمكن القول ان الجزائر حققت أمنها الغذائي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

- ✓ يوج فرق شاسع بين واردات الجزائر من المنتجات الغذائية و صادراتها ، بحيث ان وارداتها تمثل أضعافا مضاعفة من صادراتها و هذا دليل على ان الجزائر تستورد المنتجات الغذائية اكثر مما تنتجها و هو الشيء الذي يمكن ان يؤثر عليها بشكل سلبي كثيرا في حال ما إذا حدثت ازمة ما في سوق الغذاء العالمي و هو ما يبرهن ان الجزائر لم تصل الى بر الأمان من ناحية توفير غذائها و بالتالي لم تصل بعد الى تحقيق الامن الغذائي و هو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

4. خاتمة : من خلال دراستنا هذه توصلنا الى ان القطاع الفلاحي هو قطاع استراتيجي حساس في اقتصاد كل البلدان مما يوجب على كل الدول الاهتمام بتنميته اكثر باعتباره حجر الأساس في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول من غذائها ، و الجزائر مثلها مثل بقية البلدان الأخرى تسعى جاهدة الى التركيز على تنمية القطاع الفلاحي للوصول الى تحقيقها لأمنها الغذائي الذي لحد الساعة لم تتمكن الجزائر من الوصول اليه بناءا على العديد من المعطيات الواقعية التي تبين ذلك بوضوح ، فالجزائر لكي تصل الى بر الأمان في الغذاء و مجال الفلاحة ، سطرت العديد من البرامج التنموية المتعلقة بذلك خاصة برامج الدعم و التمويل و ذلك لتشجيع الاستثمارات الفلاحية و على وجه الخصوص في المناطق الصحراوية التي تعتبر كنزا بالنسبة للاقتصاد الجزائري لما تملكه من موارد طبيعية سواء ظاهريا او باطنيا أو طاقويا و ذلك لانعاش المناطق الصحراوية فلاحيا اكثر خاصة و انها اثبتت في اكثر من مرة أنها يمكن ان تصبح صمام الأمان بالنسبة للجزائر في مجال المنتجات الغذائية إذا لاقت الاهتمام اللازم بها و تجاوز العراقيل التي تواجهها .

و بناء على دراستنا اقترحنا التوصيات التالية :

- ➢ استعمال الزراعة الذكية في المناطق الصحراوية .
- ➢ استعمال الطاقات المتجددة لتوفير الطاقة في المناطق الصحراوية للاستثمارات الفلاحية خاصة .
- ➢ التركيز على انشاء مستثمرات فلاحية جديدة تخص الزراعات الاستراتيجية خاصة الحبوب على سبيل المثال لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي منها و تخفيض فاتورة الاستيراد .
- ➢ تسطير آليات تمويلية و حوافز مغرية جديدة للمستثمرين الفلاحيين خاصة في المناطق الصحراوية .
- ➢ انشاء شبكات نقل و إمداد كثيفة في عمق الصحراء و ذلك لربط الصحراء بالمناطق الشمالية .
- ➢ التركيز على منع البيروقراطية في الاوساط الإدارية الخاصة بالمستثمرين الفلاحيين و ذلك لتشجيعهم اكثر و على وجه الخصوص في الولايات الصحراوية .
- ➢ استحداث صيغ تمويلية إسلامية للمستثمرين الفلاحيين خاصة أولئك الذين يتجنبون التعامل مع البنوك بالصيغ الربوية .

5. مراجع:

- باللموشي، علي. (2017). التمويل المصغر و إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر (القرض الرفيق نموذجا) .*مجلة البحوث و الدراسات*، 23.

- بن شهيدة، سارة. (1 جوان, 2023). دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) خلال الفترة (1990-2021) .*مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*، (1)2، 115.-97

- بوراس، ياسمينة، و غردي، محمد. (2023). واقع التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر و دورها في تحقيق الأمن الغذائي .*مجلة الإبداع*، (01)13، 64.-45

- بركان، زاهية، كتمير، حورية، و بركان، أمينة. (1 جوان, 2019). الاستثمار الفلاحي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .*مجلة الأبحاث الاقتصادية*، (01)14، 48.-29

- صدام حسين خلايفة، و سلامي، أحمد. (جانفي, 2024). دراسة مؤشرات توافر الغذاء و اثرها على قياس الأمن الغذائي في الجزائر .*مجلة اقتصاد المال و الاعمال*، 02، 108.-96

- كرار، محمد عبد الغني، و لحول، علي. (2023). الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي (1990-2020) .(*مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية*، 49.-29

- عزوني، م.، بودي، ع. س & .صيلع، ع. (2021). الاستثمار الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: تجربة شركة "دجاج اليوم" السعودية نموذجا .*مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية*، 5(2), 276- 288.

- مقدم، نسرين، و فارس، طارق. (2023). التوجه نحو الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان العربية مع الإشارة لتجارب عربية ناجحة .*مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية*، 70.-50

- مكرسي، لمياء، و بوعكاز، هاجر. (2023). تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر .*مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية*، 90.-71

- حمريط، رشيد. (2014). دور الاستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة - الزراعات الصحراوية - ولاية بسكرة نموذجا (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- كينه، عبد الحفيظ. (2021). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

- أهناني، فاروق. (2020). سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000-2019 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.

- محمدي، نور الهدى، و حفصاوي، نور الهدى. (2023). دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر .*مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*، (01)10، 196.-170

- Belgaid, L., & Ouchalal, H. (2024). Food security, a geostrategic issue for Algeria. *International Journal of Economic Perspectives*, 18(5), 828-840.

- البنك الدولي www.albankaldawli.org .، تم الاطلاع عليه 2024/05/17.

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 40، المجلد 41، المجلد 42 . https://www.aoad.org/AASYXX.htm، تم الاطلاع عليه 2024/05/16.

- الديوان الوطني للإحصائيات (الإنتاج الزراعي من الموسم 2017/2016 إلى الموسم 2021/2020) . www.ons.dz، تم الاطلاع عليه 2024/05/16.

- الديوان الوطني للإحصائيات الخاصة بتطور التجارة الخارجية للسلع من 2017 إلى 2022www.ons.dz .، تم الاطلاع عليه 2024/05/16.

- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار - القطاعات (قطاع الفلاحة)- https://aapi.dz/ar/secteur-de . lagriculture-ar، تم الاطلاع عليه 2024/05/14.

- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية www.onta.dz .، تم الاطلاع عليه 2024/05/15.

- بنك الجزائر - النشرة الإحصائية الثلاثية www.bank-of-algeria.dz .، تم الاطلاع عليه 2024/05/16.

- ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية www.odas.madr.gov.dz .، تم الاطلاع عليه 2024/05/15.

- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية - الفلاحة https://madr.gov.dz .، تم الاطلاع عليه 2024/05/14.

- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية - الفلاحة (التمويل و الدراسات و المؤسسات الاقتصادية) . https://madr.gov.dz، تم الاطلاع عليه 2024/05/15.

- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية - الفلاحة (العقار الفلاحي) https://madr.gov.dz .، تم الاطلاع عليه 2024/05/15.